الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/36/483
30 September 1981
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة السادسة والثلاثون
البند ٦٩ (ج) من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : التجارة والتنمية

اقامة مرفق دولي للتعويض عن اليد العاملة

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا ـ مقدمة	١ ـ ١٠	٢
ثانيا ـ أبعاد المشكلة	١١ ـ ١٦	٣
ثالثا ـ اقتراحات بشأن مرفق التعويض	١٧ ـ ٢٠	٥
رابعا ـ مبررات الاسهام في مرفق التعويض	٢١ ـ ٢٨	٧
خامسا ـ مخططات الاسهام	٢٩ ـ ٣١	٩
سادسا ـ المبادئ التوجيهية لاقامة مرفق التعويض	٣٢ ـ ٤٠	٩

../..

81-24823

Digitized by UNOG Library

أولا - مقدمة

١ - رجت الجمعية العامة من الأمين العام ، في قرارها ٣٤/٢٠٠ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، أن يضطلع ، بالتعاون الوثيق مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة العمل الدولية وسائر هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة ، باجراء دراسة ، على اساس أحدث البيانات المتوفرة ، لجدوى المقترحات المقدمة من صاحب السمو الملكي الامير حسن بن طلال ولي عهد الاردن بشأن انشاء مرفق دولي للتعويض عن اليد العاملة (١) ، وأن يقدم الى الجمعية العامة تقريرا مرحليا في دورتها الخامسة والثلاثين ، وتقريرا نهائيا في دورتها السادسة والثلاثين .

٢ - وفي الفقرة ٣ من القرار ذاته ترجو الجمعية العامة من الأمين العام ان يتخذ التدابير اللازمة فيما يتعلق بتنسيق مسألة النقل العكسي للتكنولوجيا داخل منظومة الأمم المتحدة .

٣ - وفي الفقرة ٤ من القرار ذاته ، ترجو الجمعية العامة من مجلس التجارة والتنمية أن يواصل في دورته العشرين ، كما جاء في الفقرة ٦ من قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٠٢ (د-٥) النظر في ترتيبات مناسبة ، بما في ذلك ضرورة عقد اجتماع لفريق للخبراء ، لدراسة جدوى قياس تدفقات الموارد البشرية .

٤ - وقد قدم الأمين العام تقريرا مرحليا (A/35/198) الى الدورة الخامسة والثلاثين ، يعرض في صورة موجزة الآراء المختلفة المتصلة باقامة مرفق دولي للتعويض عن اليد العاملة .

٥ - وفي القرار ٣٥/٦٢ المؤرخ في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ تحيط الجمعية العامة علما بالتقرير المرحلي الذى سيراعى كأساس لانجاز التقرير النهائي . كذلك تكرر رجاءها الى الامين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين التقرير النهائي عن هذه المسألة ، الذى يعد بالتعاون مع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة العمل الدولية وغيرها من مؤسسات الامم المتحدة ذات الصلة ، وان يبقي قيد الاستعراض المستمر موضوع تنسيق العمل بشأن مسألة النقل العكسي للتكنولوجيا .

٦ - وخلصت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الموضوعية (شؤون البرنامج) ، والتابعة للجنة التنسيق الادارية ، عند إعمالها للفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٣٤/٢٠٠ الى انه لا يبدو في هذه المرحلة ان هناك حاجة لاتخاذ تدابير اخرى تتعلق بتنسيق معالجة مسألة النقل العكسي للتكنولوجيا داخل منظومة الامم المتحدة ؛ حيث ان المؤسسات قد اعدت تحليلات لانشطتها في المجال تشير ، على العموم ، الى ان كل وكالة قد وجدت دورها الرئيسي الطبيعي ، ونشأ نمط تتكامل انشطة الوكالات المنفردة في نطاقه ولا تتضارب . وارتأت اللجنة انه يمكن اعداد تحليل شامل

---

(١) محضر المداولات ، مؤتمر العمل الدولي ، الدورة السادسة والثلاثون ، الجلسة (الخاصة) الرابعة عشرة ، منظمة العمل الدولية ، جنيف ، ١٩٧٧ ، الصفحات ٢٨١ - ٢٨٣ ، (النص الانكليزى) .

Digitized by UNOG Library

لنمط العمل في هذا المجال وتوزيعه فيما بين الوكالات ، اذا رأت الهيئات الحكومية الدولية ضرورة ذلك ، وعند ظهور الحاجة في المستقبل لمزيد من التنسيق الرسمي ، فيمكن حينئذ اتخاذ تدابير اخرى .

٧ - وفي استجابة للفقرة ٤ من القرار ٣٤/٢٠٠ ، اتفقت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الموضوعية (شؤون البرنامج) على انه لم تنشأ اى مشاكل تنسيقية فيما يتعلق بالانشطة المقترحة المتصلة بمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) لقياس تدفقات الموارد البشرية او عقد اجتماع لفريق للخبراء بشأن الموضوع .

٨ - قرر مجلس التجارة والتنمية في القرار ٢٢٧ (د - ٢٢) المؤرخ في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨١ ، ان يفوض امين عام الاونكتاد ، بعقد اجتماع لفريق حكومي دولي للخبراء بعد ثلاثة اشهر على الاقل من تقديم دراسة جدوى شاملة لقياس تدفقات الموارد البشرية الى الدول الاعضاء للتعقيب عليه ، وذلك لدراسة جدوى قياس تدفقات الموارد البشرية .

٩ - ونظرا للاعتبارات الآنفة الذكر ، يقتصر هذا التقرير فقط على دراسة جدوى المقترحات المتعلقة بانشاء مرفق دولي للتعويض عن اليد العاملة ، يذكر فيما بعد تحت اسم " مرفق التعويض " .

١٠ - ومن الملائم الاشارة بأن مصطلح " بلد المهجر " يستعمل في هذا التقرير للدلالة على البلد الذى يستقبل العمال أو بلد العمالة ، ويستعمل مصطلح " البلد المهاجر منه " للاشارة الى " بلد المنشأ " للعمال ، دون ان يدل ذلك بالضرورة على الوضع المؤقت او الدائم لهؤلاء العمال المهاجرين .

ثانيا - ابعاد المشكلة

١ - ما فتئت المشاكل المتصلة بنزوح أعداد كبيرة من العمال ، ولاسيما الاشخاص المدربون والمهرة تدرس بالتفصيل داخل منظومة الامم المتحدة وخارجها لفترة تزيد على ١٥ عاما . وقد اسفر ذلك عن عدد من الدراسات والتقارير (A/35/198 ، المرفقان الثاني والثالث) تتعلق باسباب هذه الهجرة والنتائج المترتبة عليها ، وتقترح عدة انواع من التدابير العلاجية لتخفيف الآثار الضارة للهجرة على الاهداف والبرامج الانمائية لكثير من البلدان النامية . وترد اقتراحات تفصيلية تتعلق بالتدابير التعويضية لهجرة العلماء المؤهلين تأهيلا عاليا والمهندسين والعمال المتصلين بهم في عدة دراسات خاصة بالاونكتاد (٢) (٣) .

---

(٢) "The reverse transfer of technology (brain drain) : international resource flow accounting, compensation, taxation and related policy proposals"
" النقل العكسي للتكنولوجيا (نزوح الأدمغة) : المحاسبة على تدفق الموارد الدولية والتعويض عنها والضريبة بشأنها وما يتصل بذلك من مقترحات السياسة " . دراسة اعدها البروفيسور Jagdish Bhagwati ، كانون الاول /يناير ١٩٧٨ (TD/B/C.6/AC.4/2) .

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

١٢ - بازدياد حجم العمال المهاجرين زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة ، لم يعد اهتمام المجتمع الدولي منصبا على المشاكل التي تسببها هجرة الاشخاص المؤهلين تأهيلا عاليا والمدربين فقط بل على الفئات الاخرى ذات النشاط الاقتصادى ايضا ، فالمشاكل تكتسي مزيدا من الابعاد العالمية التي لا تشمل فقط نزوح العمال الى البلدان المتقدمة النمو بل الى البلدان النامية الاخرى ايضا .

١٣ - وقد اصبحت هجرة العمال الى بلدان اخرى بحثا عن العمل احد المعالم العادية في النظام الاقتصادى العالمي الراهن . ويقدر أحد التقارير (٤) مجموع عدد العمال الذين يعملون خارج بلدهم الاصلي بحوالي ٢٠ مليونا . وتخسر بعض البلدان المهاجر منها ما يصل تقريبا الى ثلث احتياطها من القوى العاملة المحلية . وفي بعض بلدان المهجر يتكون اكثر من ٥٠ في المائة من القوى العاملة في بعض فئات العمل من العمال المهاجرين .

١٤ - ومن المقدر ان تنمو القوى العاملة العالمية في السنوات ما بين عامي ١٩٧٥ و ٢٠٠٠ بمقدار ٩٠٠ مليون شخص تقريبا . وسينتمي ثمانية من كل تسعة اشخاص يبحثون عن عمل الى بلدان ذات دخل منخفض ، وسكان من الشباب ، ومعدلات مرتفعة في المواليد وأسواق عمل مكتظة ، وستؤدى مستويات الاجور المرتفعة المصحوبة بأسواق العمالة المتوفرة على نحو ايسر في بعض البلدان بالمقارنة بانخفاض الاجور وصعوبة الحصول على وظائف مرضية في كثير من البلدان النامية الى تهيئة احوال تساعد على ازدياد هجرة العمال . وستحدث بعض الهجرات نتيجة للفقر وانخفاض مستوى الاحوال المعيشية . وسوف تدفع عملية التنمية ذاتها الى هجرات اخرى ، تنطوى على نزوح طبقات من السكان ذات مستوى اقتصادى فوق الفقر المدقع ، ولديها مهارات وموارد ومعلومات عن فرص العمالة .

١٥ - يحمل النزوح الاقتصادى الواسع النطاق للاشخاص في طياته احتمالات النزاع والتوتر الاجتماعي . فالاشخاص في الفئات الاقتصادية المنخفضة في بلدان المهجر يشعرون بالقلق ازاء المنافسة التي تشكلها العمالة المهاجرة على الوظائف والخدمات الاجتماعية . ويوجد في بعض البلدان دلائل على القلق ازاء التأثير الثقافي وغيره من التأثيرات الناجمة عن وجود نسب كبيرة غير عادية من العمال الاجانب . وفي مواجهة الضغوط المتزايدة للهجرة الناجمة عن عوامل اقتصادية ، ستستفيد حكومات كثير من البلدان المهاجر منها وبلدان المهجر من تفهم عواقب مثل هذه التحركات .

---

(٣) "The reverse transfer of technology : A servey of its main features causes and policy implications" "النقل العكسي للتكنولوجيا : مسح لمعالمه الرئيسية واسبابه والآثار المترتبة على السياسة" (TD/B/C.6/47) .

(٤) Kathleen New Land "International migration : The search for work", World Watch Paper 33, World Watch Institute, Washington, D.C., November 1979.

"الهجرة الدولية : البحث عن عمل" .

Digitized by UNOG Library

١٦ - ويتطلب الوصول الى حلول لهذه المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تسببها الهجرة الواسعة النطاق اتخاذ تدابير ملائمة على الصعيدين القومي والثنائي ، يكملها اجراء متسق على الصعيد الدولي .

ثالثا - مقترحات بشأن المرفق التعويضي

١٧ - بناء على تقييم طبيعة وحجم مشاكل النزوح الاقتصادي ، تم اقتراح عدد كبير من التدابير الرامية بصفة مباشرة او غير مباشرة الى تقليل الآثار العكسية على العملية الانمائية في البلدان النامية. وتتصل غالبية هذه التدابير بالسياسات القومية للبلدان الاصلية وبلدان المهجر ، تؤكد على وضع حلول اقتصادية ومؤسسية وادارية . بيد أنه يبدو ان السياسات القومية الفردية ليست كافية في حد ذاتها لمعالجة تعقيدات هذه المشكلة ، ولابد من جهود جماعية دولية لتعزيزها . ويتضمن كل من قرار الاونكتاد ١٠٢ (د - ٥) وبرنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية (٥) عددا من التدابير التي ينبغي ان تتخذها البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو والمجتمع الدولي .

١٨ - وسيتطلب تنفيذ كثير من هذه التدابير اتخاذ سلسلة من الخطوات المرسومة بعناية وتوفير موارد مالية وتقنية كبيرة .

١٩ - ومن بين الاقتراحات المختلفة المطروحة من أجل اتخاذ اجراء دولي بشأنها ، لقي الاقتراح المقدم من صاحب السمو الملكي الامير حسن بن طلال ولي عهد الاردن في خطابه الى مؤتمر العمل الدولي لعام ١٩٧٧ والمتعلق باقامة مرفق دولي للتعويض عن اليد العاملة اهتماما بالغا في السنوات الأخيرة . واقترح سمو الامير ان" يستمد المرفق المقترح موارده بصفة رئيسية من البلدان المستوردة للعمالة ، على ان يتم ذلك بروح من التضامن والنية الحسنة ، ويجوز لاعضاء منظمة العمل الدولية الآخرين ان يسهموا فيه . وسوف تحول الموارد المتجمعة الى البلدان النامية المصدرة لليد العاملة بنسب تتمشى مع النفقات المقدرة ، المتكبدة بسبب فقدان الايدى العاملة . . . " واقترح ايضا "استخدام جزء من اموال المرفق الدولي المقترح للتعويض عن اليد العاملة ، كقروض ميسرة تقدم بشروط الى البلدان النامية المشتركة بغية تعزيز المشاريع الاجتماعية وتمويلها " .

٢٠ - وتقترح الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث في الفقرة ١٢٣ (القرار ٣٥/٥٦) ان ينظر المجتمع الدولي ، في بداية العقد وفي ضوء قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، في دراسة اتخاذ ترتيبات يمكن بها للبلدان النامية التي تعاني من نزوح مواطنيها المهرة

---

(٥) تقرير مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ، فيينا ، ٢٠ - ٣١ آب/اغسطس ١٩٧٩ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.79.I.21 والتصويبات، الفصل السابع .

Digitized by UNOG Library

على نطاق واسع يسبب خللا اقتصاديا لها ، تأمين المساعدة عن بحثها فيما ينجم عن ذلك من مشاكل تكيف . ويوصي قرار الاونكتاد ١٠٢ (د - ٥) المجتمع الدولي ببذل جهود مشتركة من أجل اتخاذ تدابير شاملة وفعالة تهدف الى تقليل الآثار السلبية الناجمة عن هجرة الافراد المهرة . وكانت هناك عدة اقتراحات عامة من جانب الافراد او مجموعات البلدان تؤيد مشاريع مماثلة لمرفق التمويض (A/35/198 الفقرتان ٣٩ و ٤٠) .

Digitized by UNOG Library

رابعا - مبررات الاسهام في مرفق التعويض

٢١ - من الضرورى في البداية الاعتراف بأن الاحتياجات الاقتصادية لبلدان المهجر تعتبر من الأسباب الهامة للهجرة الاقتصادية الدولية المعاصرة ولكنها ليست الأسباب الوحيدة . ان بلدان المهجر تسمح بدخول العمال الأجانب فقط اذا ثبتت الحاجة اليهم ، وحيث يحكم على وجودهم بعناية بأنه مستصوب للاقتصاد . ففي بلدان كثيرة يجب أن يثبت أصحاب العمل للسلطات المختصة في بلد المهجر أن اليد العاملة المحلية لا تستطيع اشباع حاجاتهم وذلك قبل السماح للعمال الأجانب بالدخول . ان بلد المهجر ، الذى يتمتع بالحق السيادى في مراقبة دخول الأجانب يسمح بدخول العمال الذين لهم تأثير منشط على الاقتصاد بقدر مما يحدده الطلب ، وحتى في الحالات التي تخوض فيها بلد ما تجربة البطالة الكلية ، يوجد هناك نقص لا يمكن تجنبه في بعض المهارات ، والوظائف والصناعات أو المناطق مما يخلق مجالات لطلب اليد العاملة المهاجرة .

٢٢ - يسهم نزوح اليد العاملة المحدد بالطلب في استغلال ، على نحو أكمل ، عوامل الانتاج الأخرى مثل اليد العاملة المحلية ، ورأس مال بلد المهجر وأرضه وطاقته . وبناء على ذلك ، يرتفع الناتج القومي من حيث عرض سلع حقيقية وتوليد دخل . ومن ثم تميل الارباح والاستثمارات فضلا عن الأجور الى الارتفاع . وستعود السلع الحقيقية المنتجة والخدمات المقدمة بالنفع على سكان بلد المهجر .

٢٣ - ويصبح العامل الأجنبي الذى لم يكلف بلد المهجر شيئا في تربيته وتعليمه عنصرا جاهزا من عناصر الانتاج . ولو أن بلد المهجر انتظر تدريب يد عاملة محلية من السكان الأصليين من خلال النمو السكاني ، والتعليم والتدريب فان ذلك سيكلف نفقات كبيرة لمدة ١٥ أو ٢٠ عاما قبل أن يصبح المواطن منتجا . وبدون شك فان بلد المهجر يقوم بتحمل تكاليف توفير الضروريات الاجتماعية للمهاجرين الجدد وعائلاتهم مثل الاسكان والمدارس والمستشفيات والهياكل الأساسية الأخرى . بيد أن دراسات كثيرة تشير الى أن صافي المكاسب الناجمة عن اليد العاملة النازحة تفوق بكثير هذه التكاليف (٦) ، (٧) ، (٨) .

---

(٦) Jones, K. and Smith, A., The Economic Impact of Commonwealth Migration, Cambridge University Press, London (1970).

(٧) Bohning, W.R., "The economic effects of foreign workers, with special reference to the labour markets of Western Europe's postindustrial societies", OECD, Paris (1974).

(٨) Simon, Julian, "What Immigrants Take From, And Give To, The Public Coffers", Final report submitted to the U.S. Select Commission on Immigration and Refugee Policy, Washington, D.C. (Sept. 1980).

Digitized by UNOG Library

٢٤ - وهذه هي الاعتبارات - وهي ليست فقط اعتبارات أدبية ولكنها اعتبارات اقتصادية أيضا - التي تبرر تقديم التبرعات للمرفق الدولي للتعويض وكون بلدان المهجر بصفة عامة تشكل " سوقا لشراء" اليد العاملة النازحة لا يقلل من صحة أسباب تقديم التبرعات .

٢٥ - ويقال بأن هجرة اليد العاملة تخفف من ضغوط البطالة في البلدان المهاجر منها . ولا يكون النازحون دائما هم الفائضون عن احتياجات بلادهم . ففي كثير من الحالات ، تؤدي هجرة المهارات المطلوبة الى تخفيض الانتاج المحلي من السلع الضرورية والحد من الخدمات الحيوية ، مما يسبب خللا وتكاليف جديدة . وتظهر هذه الآثار بوضوح عندما يغادر البلاد أشخاص يشغلون فئات وظيفية ذات قيمة أعلى من غيرها أو أكثر ندرة .

٢٦ - ويعتبر البعض أن قيام النازحين بارسال جزء من دخولهم المكتسبة الى بلدان المنشأ نوعا من التعويض . ويشار الى أن البلدان المهاجر منها يمكن أن تستخدم هذه التحويلات في شراء الواردات أو أن تستثمرها في أنشطة انتاجية أخرى . ويقول البعض أن معظم الايرادات التي يحصل عليها المهاجرون تبقى في بلدان المهجر (أو غيرها من البلدان الأجنبية) بينما يحوّل جزء صغير فقط منها الى بلدان المنشأ . وتعتبر هذه التحويلات متفرقة ولا يمكن الاعتماد عليها كمصدر للدخل القومي ، وهي معرّضة لتقلبات لا يمكن التكهن بها . واعترافا بالصعوبات التي تسببها تقلبات التحويلات ، فقد تم تيسير شروط المرفق التحويلي التعويضي التابع لصندوق النقد الدولي في آب/أغسطس ١٩٧٩ بحيث تشمل النقص في تحويلات العمال بنفس الطريقة المتبعة مع النقص في حصائل الصادرات (٩) .

٢٧ - ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن التحويلات عادة ما تخدم الاحتياجات الاستهلاكية في البلد المهاجر منها . وتعتبر زيادة الاستهلاك الواضح في التحويلات الأجنبية ظاهرة مألوفة في كثير من البلدان النامية حيث يرصد جزء صغير فقط من هذه التحويلات للاستثمارات الانتاجية . وفي بعض الحالات ، تقابل الطلبات الاضافية اختناقات في العرض المحلي مما يؤدي الى ضغوط تضخمية أو يجتذب الواردات . وتقع أنماط الاستهلاك في البلدان المهاجر منها تحت تأثير يتجه نحو زيادة استيراد السلع الاستهلاكية ، ومن ثم تخسر طاقة البلد الانتاجية نسبة كبيرة من العملات الأجنبية . ومن المحتوم أن تسهم التحويلات الأجنبية في ازدياد التضخم المحلي .

٢٨ - وبالمقارنة ، يبدو أن نقل الموارد البشرية القيّمة والمنتجة يعود بأقصى قدر من الفائدة على بلدان المهجر وبأقل قدر من الفائدة على البلدان المهاجر منها مما يبرر بصورة قوية الاسهام في مرفق التعويض .

---

(٩) Goreux, L.M., Compensatory Financing Facility, Pamphlet Series No. 34, IMF, Washington, D.C. (1980).

Digitized by UNOG Library

خامسا - مخططات الاسهام

٢٩ - اقترح عدد من المخططات ، التي تبرز الأسس المنطقية والاجراءات المتبعة في الاسهام في مرفق التعويض (A/35/198 - الفقرات ٢٤-٣٨ والمرفق الثالث) . وقد تم تطوير بعض هذه المخططات وتعديلها بقدر كبير من التفصيل في حين طرح بعضها الآخر بوصفه اقتراحات عامة .

٣٠ - واقترح البعض بأن تقوم بلدان المهجر بفرض ضرائب خاصة و/أو رصد جزء من عائدات بعض الضرائب الموجود لتكون بمثابة تعويض عن الفوائد المستمدة من النزوح . واقترح البعض الآخر أن تدمج تبرعات بلدان المهجر على نحو مباشر وأكثر تبسيطا من عمليات الميزنة العادية لهذه البلدان . وينبغي أن يتناسب المبلغ مع العدد الفعلي للعمال النشطين اقتصاديا الذين سمح لهم بدخول البلد وحسابه كقيمة ثابتة على أساس أجور ورواتب أو مستويات دخل الفئات المختلفة من العمال .

٣١ - وقد شرح مقدمو هذه المخططات جدواها . وفي سياق اقامة مرفق التعويض ، يمكن اقرار مجموعة من هذه المخططات المقترحة مع ادخال التعديلات المناسبة في أطر النظم والاجراءات القانونية والادارية الدولية ، شريطة أن يتم الاتفاق على المستوى الحكومي الدولي على المبادئ التوجيهية لاقامة مرفق التعويض . وترد أدناه بعض الاعتبارات التي تحدد هذه المبادئ التوجيهية .

سادسا - المبادئ التوجيهية لاقامة مرفق التعويض

٣٢ - ينبغي عند اقامة مرفق دولي للتعويض عن اليد العاملة الاسترشاد ببعض المبادئ العريضة التي تم التوصل اليها في مفاوضات أجريت عن طريق محفل حكومي دولي . ويجب على هذه المبادئ أن تربط الظروف الخاصة للبلدان منفردة من أجل تناول الأبعاد المعقدة لمشكلة الهجرة الدولية لليد العاملة في جو من التضامن وحسن النوايا . وتحتوى هذه المبادئ ضمنا على اعتراف عالمي بالحقوق السيادية للدول في مراقبة حرية دخول أراضي كل منها ومراقبة الأنشطة الاقتصادية في داخلها ، واتخاذ جميع الخطوات العملية لتأمين استخدام المهاجرين لقنوات عادية في تحركاتهم داخل وخارج بلدانهم .

٣٣ - ومن الضرورى تحديد فئات النازحين النشطين اقتصاديا الذى تنشأ بسببهم المسؤولية للاسهام في مرفق التعويض . وتشمل هذه الفئة ، على سبيل المثال ، جميع حالات النازحين الذين يتطلب السماح لهم بالدخول شهادة من ادارة العمل تفيد بعدم وجود عمال مقيمين لديهم الاستعداد والقدرة والمؤهلات اللازمة للاضطلاع بهذا النوع من العمل ، وتفيد بأن توظيف هؤلاء العمال لن تكون له آثار ضارة على الأجور وأحوال العمل السائدة في هذه المهنة . ويستبعد من هذه الفئة الطلاب والمتدربون ، والحجاج ، واللاجئون ، والمعالون ، والبدو ، والواعظون ، والمسؤولون ، والدبلوماسيون ومن يسمح لهم بدخول البلد لأسباب انسانية .

Digitized by UNOG Library

٣٤ - ويمكن الغاء مسؤولية الاسهام في مرفق التعويض في حالة البلدان النامية التي يكون فيها اجمالي الناتج القومي أو متوسط دخل الفرد أقل من مستويات معينة متفق عليها .

٣٥ - وينبغي أن يقوم الاسهام في مرفق التعويض على أساس موارد متوقعة ، مستمرة ومضمونة . وينبغي أن يلتزم الجهاز القومي المختص بجمع التبرعات بالنسق القانونية والادارية وألا يفرض أعباء تمييزية على النازحين أو على أى قسم معين من المجتمع على هيئة غرامات أو ضرائب خاصة .

٣٦ - وتحدد كمية اسهام بلد المهجر في مرفق التعويض بأخذ عوامل في الحسبان مثل نسبة النازحين الى اجمالي ما بها ، فضلا عن نسبتهم الى فئات معينة من اليد العاملة واجمالي قيمتهم بالنسبة للاقتصاد .

٣٧ - وستوفر حصص من التبرعات المقدمة الى مرفق التعويض للبلد المهاجر منه على شكل مساعدة لبرامجها الانمائية تكون على هيئة منح ، وزمالات ، ومعدات وقروض قابلة للسداد . وينبغي أن تتناسب هذه المساعدة مع الآثار الضارة الناجمة من الهجرة على البلد المهاجر منه ، وتكاليف تربية وتعليم وتدريب المهاجر . وينبغي أن تدخل فترة الغياب كعامل في هذه الاعتبارات .

٣٨ - وسيكون المبدأ المسترشد به في تقديم التبرعات الى مرفق التعويض وتلقي المساعدة منه هو التجنب التدريجي للآثار الاقتصادية والاجتماعية الضارة الناجمة عن هجرة الأشخاص النشطين اقتصاديا على نطاق واسع الى البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وتأمين سير عملية تنظيم اليد العاملة المهاجرة على نحو منهجي ، ومن ثم تقوم هذه المبادئ بتوجيه البرامج والمشروعات التي ستتكفل بها موارد مرفق التعويض .

٣٩ - وسيتحدد مستوى التمويل الضرورى والاجراءات التنفيذية والترتيبات المؤسسية المتعلقة بمرفق التعويض في ضوء تلك المبادئ التوجيهية المستنبطة خلال المناقشة الحكومية الدولية .

٤٠ - وقد تود الجمعية العامة النظر في المبادئ التوجيهية الآنفة الذكر بوصفها أساسا ممكنا لتطوير اقتراحات أخرى بصدد الترتيبات المؤسسية والادارية المتعلقة باقامة وتشغيل مرفق دولي للتعويض عن اليد العاملة .

- - - - -

Digitized by UNOG Library